

اجتماعات وبيانات صادرة عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 2015

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 5 كانون الأول 2015

حذرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من المخاطر الجسيمة، التي تترتب على قرار بلدية الاحتلال الإسرائيلي بناء منشآت يهودية في ساحة البراق في القدس، مؤكدة أن ذلك يشكل اعتداءً صارخاً على المقدسات الإسلامية وخصوصيتها ومكانتها عند الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية.

وكلفت اللجنة التنفيذية خلال اجتماعها بمقر الرئاسة في رام الله اليوم السبت، برئاسة الرئيس محمود عباس، وبحضور رئيس الوزراء رامي الحمد الله، اللجنة السياسية، بوضع آليات تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني المتخذة في شهر آذار الماضي، وبما يشمل تحديد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل).

وشددت اللجنة على أن مكافحة كافة مظاهر الإرهاب إقليمي ودولياً والانتصار عليه يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران عام 1967. لأن استمرار الاحتلال يغذي كافة أشكال التطرف والعنف في المنطقة والعالم.

وأدانت اللجنة استمرار المراوغة الإسرائيلية من عدم اعتقال ومحاكمة المجرمين الذين أحرقوا عائلة دوابشة والفتى محمد أبو خضير، كما حملت حكومة الاحتلال المسؤولية عن الدعوات التي أطلقتها منظمة 'لهافا' اليهودية المتطرفة التي تطالب بطرد الفلسطينيين المسيحيين من القدس ومن فلسطين التاريخية.

ورحّبت اللجنة التنفيذية بدخول وسم منتجات المستوطنات حيّز التطبيق في دول الاتحاد الأوروبي، وناشدت جميع دول الاتحاد إلى موقف موحد من منتجات المستوطنات وإلى وقف التعامل بازدواجية معايير على هذا الصعيد حتى لا تشجع دولة الاحتلال ومنظمات الاستيطان الاستعماري الإسرائيلية على مواصلة نشاطاتها الاستيطانية، والتي تندرج في إطار جرائم الحرب، وفقاً للقانون الدولي والإنساني ووفقاً لنظام روما للمحكمة الجنائية الدولية.

وعلى صعيد إزالة أسباب الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية شددت اللجنة على وجوب تحقيق ذلك بشكل فوري، من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية والعودة إلى إرادة الشعب عبر انتخابات عامة، وعلى أساس تحقيق مبدأ الشراكة السياسية الكاملة بين كافة فصائل وحركات العمل السياسي الفلسطيني.

وفيما يلي نص بيان اللجنة التنفيذية:

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً بتاريخ 2015/12/5 برئاسة الرئيس محمود عباس وبحضور رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله.

تدارست اللجنة التنفيذية استمرار الاعتداءات المنهجية التي تقوم بها الحكومة الإسرائيلية ضد أبناء شعبنا الفلسطيني في أراضي دولة فلسطين المحتلة. (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة)، وتصعيدها وبما يشمل الإعدامات الميدانية وتعمد إصابة المئات من أبناء شعبنا، وهدم البيوت

وتهجير السكان وكافة أشكال العقوبات الجماعية والتي أضيف لها احتجاز جثامين الشهداء، إضافة إلى الاعتقالات والحصار والإغلاق والحواجز العسكرية، التي أصبحت تحول مدننا وقرانا ومخيماتنا إلى سجون كبيرة.

وأعدت اللجنة التنفيذية تأكيدها على أن هذه الاعتداءات الإسرائيلية مع تكثيف النشاطات الاستيطانية ومصادرة الأراضي تهدف إلى تدمير خيار الدولتين وتكريس الوضع القائم والمتمثل بتعميق وترسيخ نظام أبرتهايد عميق ومقيت. معتبرة أن ذلك يدخل في إطار جرائم الحرب.

وتمنت اللجنة التنفيذية جهود الرئيس محمود عباس في المحاولات المستمرة لوقف هذا العدوان، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني واستقدام لجنة تفصي حقائق في الجرائم الإسرائيلية التي ترتكبها سلطة الاحتلال (إسرائيل) بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

كما ثمنت اللجنة التنفيذية الجهود المتواصلة للجنة الوطنية العليا لمتابعة انضمام دولة فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية، وطالبتها بضرورة الإسراع في إنجاز مهمتها المتمثلة بتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

وتوجهت اللجنة التنفيذية بتحية إلى أسر الشهداء والجرحى والأسرى، مؤكدة أن هؤلاء هم مشاغل الحرية والاستقلال والكرامة الوطنية، وصولاً إلى تحقيق قيام دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام 1967، الدولة السيدة كاملة السيادة جاهزة الاستقلال.

وأدانت اللجنة التنفيذية استمرار المراوغة الإسرائيلية من عدم اعتقال ومحاكمة المجرمين الذين أحرقوا عائلة دوايشة والفتى محمد أبو خضير.

وشددت اللجنة التنفيذية على أن مكافحة كافة مظاهر الإرهاب إقليمياً ودولياً والانتصار عليه يتطلب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران عام 1967. لأن استمرار الاحتلال يغذي كافة أشكال التطرف والعنف في المنطقة والعالم.

ووجهت اللجنة التنفيذية التحية لجميع الهيئات والمنظمات الدولية في إحياء يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، كما وجهت التحية لأبناء الشعب الفلسطيني في الوطن ومخيمات اللجوء والشتات، ولسفارات دولة فلسطين في الأمم المتحدة ودول العالم.

وحذرت اللجنة التنفيذية من المخاطر الجسيمة، التي تترتب على قرار بلدية الاحتلال بناء منشآت يهودية في ساحة البراق في القدس، وأكدت أن ذلك يشكل اعتداء صارخاً على المقدسات الإسلامية وخصوصيتها ومكانتها عند الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية، وأن من شأن هذه الإجراءات تفويض كل فرص التقدم في مسيرة التسوية السياسية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ودعت الحكومة الإسرائيلية إلى كف يد بلدية الاحتلال عن المسجد الأقصى وساحاته.

وحملت اللجنة التنفيذية حكومة الاحتلال المسؤولية عن الدعوات التي أطلقتها منظمة 'لهافا' اليهودية المتطرفة التي تطالب بطرد الفلسطينيين المسيحيين من القدس ومن فلسطين التاريخية، ونددت بهذه

الدعوات وأكدت أنها تأتي في سياق سياسة التحريض والعنصرية الإسرائيلية وسياسة التهويد والتطهير العرقي التي تمارسها إسرائيل ضد المواطنين الفلسطينيين.

ورحبت اللجنة التنفيذية بدخول وسم منتجات المستوطنات حيز التطبيق في دول الاتحاد الأوروبي، وناشدت جميع دول الاتحاد إلى موقف موحد من منتجات المستوطنات، وإلى وقف التعامل بازدواجية المعايير على هذا الصعيد، حتى لا تشجع دولة الاحتلال ومنظمات الاستيطان الاستعماري الإسرائيلية على مواصلة نشاطاتها الاستيطانية، والتي تندرج في إطار جرائم الحرب، وفقا للقانون الدولي والانساني، ووفقا لنظام روما للمحكمة الجنائية الدولية.

وتقدمت اللجنة التنفيذية بالتعازي الحارة لقداسة البابا تواضروس، بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بوفاة نيافة الأنبا أبراهام، مطران الكنيسة القبطية في مدينة القدس.

وكلفت اللجنة التنفيذية اللجنة السياسية بوضع آليات تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني المتخذة في شهر آذار الماضي، وبما يشمل تحديد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل)، إضافة إلى بدء التحضير لعرض عدد من مشاريع القرارات حول القدس والاستيطان وإرهاب المستوطنين، وما يمارس من جرائم حرب بحق أبناء الشعب الفلسطيني والعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، وإنشاء نظام خاص للحماية الدولية للشعب الفلسطيني، أمام مجلس الأمن الدولي، وبالتوازي عقد دورات طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه المواضيع.

وأكدت اللجنة التنفيذية التثام اللجنة التحضيرية لعقد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني، واستمرار عملها بشكل متواصل لضمان عقد المجلس الوطني حال استكمال الاستعدادات.

وعلى صعيد إزالة أسباب الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية شددت اللجنة التنفيذية على وجوب تحقيق ذلك بشكل فوري، من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية والعودة إلى إرادة الشعب عبر انتخابات عامة وعلى أساس تحقيق مبدأ الشراكة السياسية الكاملة بين كافة فصائل وحركات العمل السياسي الفلسطيني.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 4 تشرين الثاني 2015

اعتمدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في اجتماعها اليوم الأربعاء، برئاسة الرئيس محمود عباس، توصيات اللجنة السياسية المتعلقة بتحديد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي، التي أكدت عدم إمكانية استمرار الأوضاع على ما هي عليه.

وحذرت اللجنة التنفيذية، سلطات الاحتلال من استمرار الاقتحامات الاستفزازية للمسجد الأقصى وباحات الحرم القدسي الشريف، وأكدت أن استمرارها يؤكد من جديد النوايا المبيتة لحكومة وبلدية الاحتلال، التي تستهدف تغيير الوضع الذي كان قائما في الحرم القدسي الشريف قبل عام 2000، وضرورة السماح لكافة الفلسطينيين بالدخول للقدس والوصول إلى المسجد الأقصى دون تمييز.

ودعت إلى احترام قدسية المكان بمساحته الكاملة القائمة على 144 دونما، باعتباره المكان المقدس للمسلمين، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، الذي لا يقبل بأي شكل من الأشكال وتحت أي ذريعة التقسيم أو التقاسم الزمني أو المكاني.

وهددت بسياسة الإعدامات الميدانية للفلسطينيين في المدينة المقدسة وبممارسات قوات وشرطة الاحتلال من هدم لبيوت المقدسيين وسطو لصوصي على ممتلكاتهم واستباحة أحيائها والتضييق على حياة وحرية الحركة للمواطنين، وتحويل تلك الأحياء إلى 'غيتوهات' وأحياء محاصرة بالكتل والمكعبات الإسمنتية.

ودعت المقدسيين إلى الصمود في وجه الضغوط والتهديدات، التي يطلقها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بسحب هويات المقدسيين، في المناطق خلف جدار الضم والتوسع، وأكدت أن هذا التوجه غير قانوني، ويتناقض مع تعهدات إسرائيل قبل أحد عشر عاما، أمام المحكمة الدولية، بالحفاظ على النسيج الاجتماعي للمقدسيين، وبأنها ستقف إلى جانبهم في جميع المحافل الدولية والقانونية لضمان حقوقهم والزام إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، باحترام حقوق المواطنين الفلسطينيين المقدسيين، التي تكفلها لهم القوانين والاتفاقيات الدولية المرعية.

وثلّمت اللجنة التنفيذية، الجهود الكبيرة التي يبذلها العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في مجابهة مخططات الاحتلال الإسرائيلي في المسجد الأقصى المبارك والأوقاف الإسلامية.

وتوقفت اللجنة أمام الأوضاع التي تعيشها مدينة ومحافظة الخليل وما يتعرض له المواطنون من جرائم على أيدي قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين، وتوجهت بالتحية والتقدير للمشاركة الجماهيرية الواسعة في فعاليات الهبة الجماهيرية المباركة، وأكدت أن ما تحمّله وتحمله المحافظة من تضحيات جسام ستبقى منارة تنير للأجيال طريق التحرر من الاحتلال والخلص من سرطان الاستيطان والمستوطنين، وثلّمت الخطوات التي قامت بها الحكومة من أجل تعزيز صمود الأهل في محافظة الخليل، في مواجهة الممارسات التي يتعرضون لها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وقطعان المستوطنين.

وعبرت اللجنة التنفيذية عن تقديرها العالي للمواقف الدولية، التي أكدت إدانتها للعدوان الإسرائيلي على شعبنا وممارسات الاحتلال الإجرامية، التي تناصر حق الشعب الفلسطيني في التحرر من الاحتلال، وثلّمت مواقف اللجنة السياسية التابعة للجمعية البرلمانية الأسبوية، التي تضم 56 برلمانا من قارة آسيا، والتي أكدت أن الهبة الجماهيرية الفلسطينية الحالية جاءت ردا على الانتهاكات والإجراءات الصارخة والقاسية والمتمثلة في إحراق الأطفال الفلسطينيين حتى الموت وعائلاتهم من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين، وردا على انتهاك المستوطنين بحماية قوات وشرطة الاحتلال للمسجد الأقصى والحرم القدسي الشريف.

ودعت برلمانات العالم الحر والبرلمانات الديمقراطية إلى إدانة التشريعات التي تسنها الكنيست الإسرائيلية، التي تستهدف استباحة الدم الفلسطيني واستهداف الأطفال الفلسطيني بالعقوبات القاسية والاعتقالات الجماعية.

وأدانت اعتداء قوات الاحتلال على حرية الصحافة والتعبير واستهداف الصحفيين والمسعفين والطواقم الطبية والمستشفيات، وحذرت من خطورة هذه الممارسات والاعتداءات، التي تأتي في إطار مواصلة إسرائيل إرهابها وجرائمها ضد شعبنا الفلسطيني، ومن ضمنها الاعتداءات المتتالية على الطواقم الإعلامية واستهداف حرية الرأي والتعبير في الأراضي الفلسطينية.

وأكدت أن تصعيد قوات الاحتلال من اعتداءاتها على الصحفيين الفلسطينيين، واستهداف حياتهم بشكل مباشر؛ يهدف إلى التعتيم على جرائم الاحتلال المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني، وفتت إلى أن قيام قوات الاحتلال بإطلاق النار على الصحفيين بشكل مباشر، وإيقاع عشرات الإصابات بينهم على نفاط التماس ومناطق المواجهات خلال الهبة الجماهيرية، يكشف عن الوجه الحقيقي والدموي لسلطات وقوات الاحتلال، التي تسعى من خلالها إلى طمس الحقائق والحيلولة دون وصولها إلى الرأي العام، الذي ضلته حكومات إسرائيل لسنوات طويلة.

توقفت اللجنة التنفيذية، أمام مرور ثمانية وتسعين عاما على وعد بلفور المشؤوم، وما ترتب عليه من نتائج ما زال شعبنا الفلسطيني يدفع ثمنها غالبا من أرضه ودماء أبنائه ومعاناته اليومية، وذكرت المجتمع الدولي، الذي يقف عاجزا أمام رفع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، وكان سببا في وقوع العديد من المجازر والجرائم التي ارتكبتها العصابات الصهيونية الإرهابية، التي أدت إلى اقتلاع أبناء شعبنا من أرض وطنه، وتهجيرهم بالقوة في المنافي والشتات.

ودعت المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في رفع الظلم عن الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، خاصة حقه في التحرر من الاحتلال وحقه في الاستقلال والعيش بحرية وكرامة في دولة مستقلة تمارس سيادتها الكاملة على جميع أراضيها المحتلة بما فيها القدس الشرقية، العاصمة الأبدية لدولة وشعب فلسطين، وحل قضية اللاجئين وفق القرار الأممي 194.

كما توقفت اللجنة التنفيذية، أمام المواقف المستهجنة التي صدرت عن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، التي حاول من خلالها تقديم صك براءة ادولف هتلر ومسؤولية نظامه عن جرائم المحرقة.

وحذرت من خطورة ما تنطوي عليه أقوال نتنياهو وما توفره هذه الأقوال من أرضية سياسية وأيدولوجية خصبة لممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني، بحجة تدفيع هذا الشعب ثمن الجرائم، التي ارتكبتها هتلر في الحرب العالمية الثانية، باعتبارها استجابة لنصائح مزعومة لم يكن هتلر وحزبه ونظامه الوحشي بحاجة لها أصلا.

ودعت جميع القوى المحبة للحرية والديمقراطية والسلام في هذا العالم إلى إدانة أقوال نتنياهو وتحذيره من الأخطار التي تترتب على ترويجها في إسرائيل في أوساط مجتمع يتحول بشكل ملحوظ نحو اليمين، واليمين المتطرف، خاصة في أوساط المستوطنين والأحزاب التي تتبناهم وتتعهدهم بالدعم والرعاية والحماية.

وبحثت اللجنة التنفيذية مواصلة حكومة إسرائيل النشاطات الاستيطانية، ومبادرة نتانياهو تجاه المستوطنين، وقرار الحكومة الإسرائيلية تشريع مئات الوحدات السكنية الاستيطانية في أربع مستوطنات في الضفة الغربية المحتلة بأثر رجعي مؤخرًا.

وحذرت من خطورة ذلك وما يؤشر عليه قرار حكومة نتانياهو بشكل جلي بأن الاحتلال يسارع من وتيرة البناء الاستيطاني بعيدا عن وسائل الإعلام، مستغلا أحداث انتفاضة القدس والهبات الجماهيرية المتتابة من أجل زيادة وتيرة الاستيطان، وزيادة أعداد المستوطنين في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة.

واستمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير عن اللقاءات، التي أجراها الرئيس محمود عباس في جولته الخارجية الأخيرة، والتي شملت لقاءه مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري، والمفوضة السامية للعلاقات الأمنية والخارجية في الاتحاد الأوروبي فيدرিকা موغريني، والمفوض السامي لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد، ومجلس حقوق الإنسان في جنيف، وملك هولندا ورئيس وزرائها، وزيارته لمقر المحكمة الجنائية الدولية ولقائه المدعي العام للمحكمة السيدة فاتو بنسودا، واطلاعها على جرائم قوات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها الإعدامات الميدانية غير المسبوقة، ودعوته إلى فتح تحقيق فوري في الجرائم التي ترتكبها إسرائيل بحق أبناء شعبنا الأعزل.

وتمنت اللجنة التنفيذية تقديم الملفات التي على ضوءها تطالب القيادة الفلسطينية المحكمة الجنائية الدولية بتحمل مسؤولياتها، خاصة مع تصاعد الجرائم الإسرائيلية التي أدت إلى استشهاد 74 مواطنا فلسطينيا خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر المنصرم.

وطالبت بإحالة تلك الملفات إلى مجلس القضاة في المحكمة الدولية ودعوته إلى فتح تحقيق قضائي فوري في تلك الجرائم وجلب المسؤولين عنها إلى العدالة الدولية.

وأكدت اللجنة التنفيذية استمرار بذل كل جهد ممكن لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية بعقد جلسة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 6 تشرين الأول 2015

دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون، لاتخاذ كل الإجراءات القانونية الواجبة الإلتباع بخصوص طلب الرئيس محمود عباس، توفير الحماية الدولية لأبناء الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة (الضفة بما فيها القدس، وقطاع غزة)، وإلى وجوب إنفاذ وتطبيق موثيق جنيف لعام 1949، وتحديدًا ميثاق جنيف الرابع لعام 1949، وإلى إلزام سلطة الاحتلال الإسرائيلي باحترام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني.

وشددت اللجنة التنفيذية، في بيان صادر عنها اليوم الثلاثاء، عقب اجتماعها برئاسة الرئيس محمود عباس، على استمرار بذل كل جهد لإنهاء الانقسام، وتحقيق وحدتنا الوطنية، من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء الانتخابات العامة على أساس قانون التمثيل النسبي بأسرع وقت ممكن.

وأكدت إن مواجهة العدوان الإسرائيلي، ومخططاته الهادفة إلى تدمير خيار الدولتين، وترسيخ مفهوم الدولة الواحدة، بنظامين 'الابرتهايد'، واستمرار فصل قطاع غزة عن باقي أراضي دولة فلسطين المحتلة، يتطلب تحقيق وحدتنا الوطنية بشكل فوري، مؤكدة أنها سوف تسرع خطواتها الهادفة لعقد جلسة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني، بمشاركة جميع الفصائل والقوى الفلسطينية، وبما يشمل حركتي حماس والجهد الإسلامي.

وكلفت اللجنة السياسية بوضع الخطط المطلوبة لتنفيذ كل ما جاء من محددات في خطاب الرئيس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبما يشمل الانتقال من وضع السلطة إلى وضع الدولة بأسرع وقت ممكن.

وفيما يلي النص الكامل لبيان اللجنة التنفيذية:

بيان صادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اجتماعا برئاسة الرئيس محمود عباس، حيث تدارست الأوضاع المترتبة على قرار الحكومة الإسرائيلية إعلان الحرب على الشعب الفلسطيني وقيادته، وبما يشمل استمرار محاولات تكريس التقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى، وتهويد القدس، وتكثيف النشاطات الاستيطانية، وتحويل البؤر الاستيطانية إلى مستوطنات، ومصادرة الأراضي، وهدم البيوت، وتهجير السكان، وعمليات التطهير العرقي، والإعدامات الميدانية، إضافة إلى عمليات الاقتحامات لمدننا وقرانا ومخيماتنا، وتشديد الحصار بكافة الأشكال، والعقوبات الإجرامية الجماعية التي تمارسها سلطة الاحتلال 'إسرائيل' بحق أبناء شعبنا، وعريضة وإرهاب واعتداءات المجموعات الاستيطانية بحماية الجيش الإسرائيلي في مختلف محافظات دولة فلسطين، بما فيها عاصمة دولة فلسطين -القدس الشريف- والتي أدت إلى استشهاد وجرح المئات من أبناء الشعب الفلسطيني خلال الأيام الماضية.

وحيث اللجنة التنفيذية، جماهير شعبنا في تصديها للاحتلال والعدوان المتواصل في القدس وكافة أرجاء أراضي دولة فلسطين المحتلة، وتوجهت إلى جميع أبناء الشعب الفلسطيني إلى توحيد صفوفه، ونبذ خلافاته، والوقوف صفا واحدا في خندق الدفاع المشروع عن النفس، وعن مشروعنا الوطني، ودعت إلى التنبيه واليقظة تجاه مخططات الحكومة الإسرائيلية في جر الوضع إلى مربع العنف للخروج من عزلتها والالتفاف حول الانتصارات التي تحققت على كل الصعد، ضمن إستراتيجية شاملة للمقاومة الشعبية السلمية.

وأكدت اللجنة التنفيذية وجوب العمل الموحد من كافة القوى، ووجهت تعازيها الحارة لأسر الشهداء، وتمنياتها بالشفاء العاجل للجرحى الأبطال.

كما بحثت اللجنة التنفيذية، الأوضاع المتردية لأسرانا البواسل، أسرى الحرية، والناجاة عن الممارسات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي، مشددة على أن قضية الأسرى تبقى على رأس أولويات القيادة الفلسطينية.

ودعت اللجنة التنفيذية، السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون، لاتخاذ كل الإجراءات القانونية الواجبة الإلتباع بخصوص طلب الرئيس محمود عباس، وتوفير الحماية الدولية لأبناء الشعب

الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة (الضفة بما فيها القدس، وقطاع غزة)، والى وجوب إنفاذ وتطبيق موثيق جنيف لعام 1949، وتحديدًا ميثاق جنيف الرابع لعام 1949، والى إلزام سلطة الاحتلال الإسرائيلي باحترام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني.

ودعت اللجنة التنفيذية، دول العالم التي لم تعترف بدولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام 1967، بالقدس الشرقية عاصمة لها، خاصة دول الاتحاد الأوروبي، إلى القيام بذلك بشكل فوري.

وتمنت اللجنة التنفيذية، قرارات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمقاطعة المستوطنات الإسرائيلية في كافة المجالات.

وشددت اللجنة التنفيذية، على استمرار بذل كل جهد لإنهاء الانقسام، وتحقيق وحدتنا الوطنية، من خلال تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء الانتخابات العامة على أساس قانون التمثيل النسبي بأسرع وقت ممكن، مؤكدة أن مواجهة العدوان الإسرائيلي، ومخططاته الهادفة إلى تدمير خيار الدولتين، وترسيخ مفهوم الدولة الواحدة، بنظامين 'الابرتهايد'، واستمرار فصل قطاع غزة عن باقي أراضي دولة فلسطين المحتلة، يتطلب تحقيق وحدتنا الوطنية بشكل فوري، مؤكدة إنها سوف تسرع خطواتها الهادفة لعقد جلسة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني، بمشاركة جميع الفصائل والقوى الفلسطينية، وبما يشمل حركتي حماس والجهاد الإسلامي.

وأعلنت اللجنة التنفيذية، عن تأييدها الكامل للإستراتيجية الفلسطينية التي أعلنها الرئيس عباس أمام الدورة (70) للجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 30-9-2015، وبما يشمل تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني من وجوب تحديد العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل)، والتأكيد على أن وظيفة السلطة الوطنية الفلسطينية محددة بنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال، ورفض كل المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تحقيق مفهوم دولة بنظامين 'الابرتهايد'، والحوّل الانتقالية أو ما يسمى بدولة ذات حدود مؤقتة، ورفض كل محاولات تكريس الأمر الواقع باستمرار انفصال قطاع غزة عن باقي أراضي دولة فلسطين المحتلة، من خلال العروض المشبوهة بهدنة طويلة الأمد، أو فتح مسارات تحت سيطرة سلطة الاحتلال الإسرائيلي، مشددة على أن لا دولة فلسطينية دون قطاع غزة، ولا دولة فلسطينية في غزة، وأن العالم اجمع على تحديد حدود دولة فلسطين على خطوط الرابع من حزيران عام 1967، وبالقدس الشرقية عاصمة لها.

وكلفت اللجنة التنفيذية، اللجنة السياسية بوضع الخطط المطلوبة لتنفيذ كل ما جاء من محددات في خطاب الرئيس محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبما يشمل الانتقال من وضع السلطة إلى وضع الدولة بأسرع وقت ممكن.

وقررت اللجنة التنفيذية، البقاء في حالة اجتماع دائم.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 15 أيلول 2015

دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماع طارئ لها اليوم الثلاثاء، إلى التصدي بحزم لمحاولات الحكومة الإسرائيلية تمرير مخططات التقسيم الزماني والمكاني للمسجد الأقصى

المبارك، مؤكدة على رفض المخططات الإرهابية الإجرامية التي تستهدف مقدساتنا الإسلامية والمسيحية، ومشددة على أنها لن تمر تحت أي ظرف من الظروف.

وتمنت اللجنة التنفيذية الجهود الكبيرة التي يبذلها الرئيس محمود عباس على مختلف الصعد العربية والدولية لإحباط المخطط الإسرائيلي وخاصة اتصالاته مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، وخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، والرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، وأمين عام الجامعة العربية نبيل العربي، وأمين عام منظمة التعاون الإسلامي إياد المدني، ووزراء الخارجية العرب وعدد من رؤساء الدول الإسلامية، وعلى رأسهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، والاتحاد الأوروبي، والإدارة الأمريكية، وروسيا وغيرها من الدول، وذلك لإلزام الحكومة الإسرائيلية بالتوقف عن تنفيذ هذه المخططات الإجرامية الخطيرة التي تدفع المنطقة وشعوبها إلى دوائر العنف والفوضى والتطرف وإراقة الدماء، داعيةً إلى وجوب عقد جلسة فورية لمجلس الأمن لاتخاذ ما يلزم لوقف هذه المخططات الإسرائيلية.

وأكدت اللجنة التنفيذية أن الحكومة الإسرائيلية تستغل الانشغال العربي لمحاولة فرض الوقائع على الأرض فيما يتعلق بالتقسيم الزمني والمكاني للمسجد الأقصى معتبرة ذلك خطأ أحمر لا يمكن تجاوزه، في أي ظرف من الظروف.

وتمنت اللجنة التنفيذية الوقفة البطولية والصمود الأسطوري لأبناء شعبنا الفلسطيني في القدس الشرقية، على رأسهم المرابطين والمرابطات في المسجد الأقصى المبارك وتصديهم للآلة العسكرية الإسرائيلية وقطعان المستوطنين بأجسادهم العارية.

ودعت اللجنة التنفيذية إلى إنهاء الانقسام، إذ أن حماية المسجد الأقصى وكنيسة القيامة، ومواجهة المخططات الإسرائيلية وسياساتها المتمثلة بفرض الحقائق على الأرض والمستوطنات والاملاءات والحصار والإغلاق والتطهير العرقي وهدم البيوت ومصادرة الأراضي، تتطلب منا أن ننهي هذا الانقسام البغيض وتمكين حكومة التوافق للنهوض بمسؤولياتنا في الصمود والبقاء والانتصار، وصولاً إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وبعباصمتها القدس الشرقية واستمرار تراكم الانجازات لتحقيق هذا الهدف، بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة برفع علم فلسطين على مدخل مبنى الأمم المتحدة لتعميق وجودنا على الخريطة السياسية تجسيدا لمبادئ العدالة والحرية والاستقلال وتجريماً لسياسات الإرهاب والاستعمار والابرتايد والاحتلال.

ودعت اللجنة التنفيذية أبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات لاعتبار كافة أيام الأسبوع القادم يوماً للتضامن مع أبناء شعبنا الفلسطيني المرابط والصامد والمثابر دفاعاً عن المسجد الأقصى ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

وقررت اللجنة التنفيذية مواصلة الاتصالات مع جامعة الدول العربية والأردن الشقيق العضو العربي في مجلس الأمن ومنظمة التعاون الإسلامي وعدد من الدول الصديقة من أجل دعوة مجلس الأمن لاجتماع عاجل ودعوته لتحمل مسؤولياته وفقاً لقراراته الخاصة حول وضع القدس، والضغط على حكومة إسرائيل ودفعها لاحترام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والتوقف عن

انتهاكاتها لحقوق المواطنين الفلسطينيين في القدس وللمقدسات المسيحية والإسلامية والاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، وما يترتب على ذلك من عواقب وتدهور أمني تتحمل حكومة إسرائيل مسؤوليته.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1 أيلول 2015

أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ضرورة إنجاح الدورة العادية للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي قامت رئاسة المجلس بتوجيه الدعوات لعقدتها في الرابع عشر والخامس عشر من الشهر الجاري.

واتفقت اللجنة التنفيذية، خلال اجتماعها، مساء اليوم الثلاثاء، في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، برئاسة الرئيس محمود عباس، على متابعة التحضير والمشاورات لعقد المجلس الوطني الفلسطيني يومي الرابع عشر والخامس عشر من الشهر الجاري، من خلال استمرار المشاورات الثنائية أو عقد الاجتماعات التحضيرية الشاملة بين كافة القوى والفصائل بحضور رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني، والأمناء العاميين للفصائل أو من ينوب عنهم وشخصيات وطنية أخرى، وكذلك تشكيل فريق من أعضاء اللجنة التنفيذية لإعداد التقرير الذي ستقدمه اللجنة إلى المجلس الوطني الفلسطيني.

وأدانت الاعتداء الإجرامي الذي قامت به سلطة الاحتلال (إسرائيل) ضد مخيم جنين الذي أدى إلى جرح عدد من المواطنين الأبرياء وهدم منازل، وكذلك استيلاء المستوطنين على عدد من المنازل الفلسطينية في حي بطن الهوى في بلدة سلوان في القدس الشرقية المحتلة.

وتوقفت أمام الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك، بما في ذلك محاولات تمرير مخطط التقسيم الزماني والمكاني، مؤكدة أن العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني وسيادة الرئيس محمود عباس اتفقا على العمل المشترك لمواجهة هذه السياسات الخطيرة والمدمرة، والإصرار على إجهاضها بالتعاون مع كل الأطراف ذات العلاقة، محملة الحكومة الإسرائيلية نتائج وتبعات سياساتها وممارساتها التدميرية.

وفيما يلي بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس في رام الله اليوم 2015/9/1، وبعد أن استمعت للتقرير السياسي من سيادة الرئيس محمود عباس بما ذلك نتائج لقاء القمة مع العاهل الأردني جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وكذلك التنسيق الذي تم مع الأشقاء في مصر والمغرب والأمين العام للجامعة العربية، من خلال اللجنة العربية التي شكلت في قمة شرم الشيخ برئاسة مصر رئيسة القمة، والأردن العضو العربي في مجلس الأمن، والمغرب الرئيس القادم للقمة العربية، وفلسطين، والأمين العام للجامعة العربية، وذلك للتحضير لمشروع قرار جديد يطرح على مجلس الأمن بالتنسيق مع الأطراف الإقليمية والدولية، استنادا للشرعية والقانون الدوليين، إضافة إلى تنسيق المواقف تحضيراً للدورة العادية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمقررة في نهاية شهر أيلول الجاري.

وأدانت اللجنة التنفيذية الاعتداء الإجرامي الذي قامت به سلطة الاحتلال (إسرائيل) ضد مخيم جنين والذي أدى إلى جرح عدد من المواطنين الأبرياء وهدم منازل، وكذلك استيلاء المستوطنين على عدد من المنازل الفلسطينية في حي بطن الهوى في بلدة سلوان في القدس الشرقية المحتلة، وتوقفت اللجنة التنفيذية أمام الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى المبارك، بما في ذلك محاولات تمرير مخطط التقسيم الزمني والمكاني، مؤكدة أن العاهل الأردني جلالة الملك عبد الله الثاني وسيادة الرئيس محمود عباس اتفقا على العمل المشترك لمواجهة هذه السياسات الخطيرة والمدمرة، والإصرار على إجهاضها بالتعاون مع كل الأطراف ذات العلاقة.

وأكدت اللجنة التنفيذية أن الاعتداءات الإسرائيلية وبما يشمل الاقتحامات والاعتقالات والاعتقالات وهدم البيوت ومصادرة الأراضي، والاعتداءات على المسجد الأقصى بشكل خاص، والمقدسات المسيحية والإسلامية بشكل عام، وبناء وتوسيع المستوطنات وجدار الضم والتوسع والفصل العنصري، تعتبر جزءا من استراتيجية الحكومة الإسرائيلية بفرض الحقائق والأمر الواقع على الأرض وتدمير خيار الدولتين، محملة الحكومة الإسرائيلية نتائج وتبعات هذه السياسات والممارسات التدميرية.

وأكدت اللجنة التنفيذية على ضرورة إنجاح الدورة العادية للمجلس الوطني الفلسطيني، والذي قامت رئاسة المجلس بتوجيه الدعوات لعقدها 14-15/أيلول/2015، وبجدول الأعمال الذي يشمل تعميق الوحدة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الانقسام، ورفض كل المشاريع المشبوهة الهادفة لفصل قطاع غزة عن دولة فلسطين من خلال ما يسمى الهدنة طويلة الأمد، والدولة ذات الحدود المؤقتة، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني الصادرة في شهر آذار 2015 والرامية لتحديد العلاقات الأمنية والاقتصادية والسياسية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل) وذلك على ضوء تنكر الحكومة الإسرائيلية للترامتها كافة ورفضها لوقف الاستيطان والإفراج عن الدفعة الرابعة من أسرى ما قبل أوسلو والرفض المستمر لترسيم حدود الدولتين على خط الرابع من حزيران 1967.

واتفقت اللجنة التنفيذية على متابعة التحضير والمشاورات لعقد المجلس الوطني الفلسطيني يومي 14 + 15/ أيلول/2015، من خلال استمرار المشاورات الثنائية أو عقد الاجتماعات التحضيرية الشاملة بين كافة القوى والفصائل وبحضور رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية، ورئاسة المجلس الوطني الفلسطيني والأمناء العامون للفصائل أو من ينوب عنهم وشخصيات وطنية أخرى، وكذلك تشكيل فريق من أعضاء اللجنة التنفيذية لإعداد التقرير الذي سوف تقدمه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير للمجلس الوطني الفلسطيني.

كما حيت اللجنة التنفيذية الصمود الأسطوري والبطولي لأسرانا البواسل، مؤكدة أن هذا الملف قد قدم إلى المحكمة الجنائية الدولية، من خلال اللجنة الوطنية العليا لمتابعة المحكمة الجنائية الدولية، إضافة إلى ملفات الاستيطان، والعدوان على قطاع غزة في صيف عام 2014، وثمنت اللجنة التنفيذية الجهود المبذولة من قبل اللجنة الوطنية العليا لمتابعة المحكمة الجنائية الدولية.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 22 آب 2015

أقرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية البدء في كافة التحضيرات اللازمة لعقد جلسة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني، مؤكدة أنها ستطلب من رئاسة المجلس اتخاذ كل الإجراءات القانونية الواجبة الإلتباع لعقد هذه الجلسة بأسرع وقت ممكن.

كما تم خلال اجتماعها الليلة، في مقر الرئاسة برام الله، برئاسة الرئيس محمود عباس وبحضور رئيس الوزراء رامي الحمد لله، انتخاب صائب عريقات أميناً لسر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وحملت اللجنة التنفيذية الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن جرائمها ونتائجها وتبعاتها، كما وأدانت اللجنة التنفيذية قرارات الحكومة الإسرائيلية بمصادرة أراضي دير كريمة في محافظة بيت لحم.

وشددت على وجوب الإسراع في تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الأخيرة في آذار الماضي، وخاصة فيما يتعلق بوجوب تحديد العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل) وذلك على ضوء تنكر الحكومة الإسرائيلية لكل ما ترتب عليها من التزامات ومن الاتفاقيات الموقعة، مؤكدة أن الاتصالات الرسمية قد بدأت فعليا لتنفيذ هذه القرارات مع كافة الجهات المعنية.

ونفى عريقات للصحفيين أن يكون الرئيس أو أحد أعضاء اللجنة التنفيذية قد قدموا استقالاتهم، مشيراً إلى أن الاستقالات تقدم لرئاسة المجلس الوطني.

وتلا عريقات بيان اللجنة التنفيذية أمام الصحفيين برام الله، عقب الاجتماع، وفيما يلي نص البيان:

'اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس وبحضور رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد لله.

واستهلت اللجنة التنفيذية أعمالها بتلاوة الفاتحة على أرواح الشهداء الأبرار، والذين كان آخرهم كوكبة من الشهداء الأطفال والفتية والآباء والأمهات، استشهدوا على أيدي قوى الإرهاب والتطرف الاستيطانية الإسرائيلية، حيث ارتقى الطفل الرضيع على دوابشة ووالده حرقاً، فيما لا زالت والدته وشقيقه أحمد يصرعان آثار الحروق الرهيبة التي خلفتها قوى الإرهاب والتطرف والغطرسة والكرهية، ممثلة بقطعان المستوطنين.

وحملت اللجنة التنفيذية الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم ونتائجها وتبعاتها، كما وأدانت اللجنة التنفيذية قرارات الحكومة الإسرائيلية بمصادرة أراضي دير كريمة في محافظة بيت لحم استمراراً في سياسة الاملاءات وفرض الحقائق على الأرض من خلال تكثيف الاستيطان واستمرار بناء جدار التوسع والضم والفصل العنصري وهدم البيوت ومصادرة الأراضي وتهجير السكان وتنفيذ سياسة التطهير العرقي وخاصة في مدينة القدس المحتلة.

وأكدت اللجنة التنفيذية على استمرار وبذل كل جهد ممكن لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الانقسام، وذلك لتوحيد الصفوف لمواجهة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تدمير المشروع الوطني الفلسطيني، داعية إلى وجوب تشكيل حكومة وحدة وطنية لاستكمال اعمار قطاع غزة

بأسرع وقت ممكن وإجراء انتخابات عامة، ونبذ كافة المشاريع الانتقالية المشبوهة والهادفة إلى تكريس فصل قطاع غزة عن دولة فلسطين.

وحملت اللجنة التنفيذية الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن حياة وسلامة أسرى الحرية، وحيث صمود الأسير البطل محمد علان وانتصاره على سجانته وشدت على أيدي أسرانا الأبطال وصمودهم، معتبرة قضية الأسرى على رأس أولويات العمل الفلسطيني.

ودرست اللجنة التنفيذية الاتفاق حول الملف النووي الإيراني، ودعت إلى وجوب اتخاذ كافة الإجراءات لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، بما يشمل السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها إسرائيل ضمن ترسانتها.

وأكدت اللجنة التنفيذية على الجهود التي تبذلها اللجنة الوطنية العليا لمتابعة المحكمة الجنائية الدولية، وخاصة تقديم ملف إضافي حول الجريمة الإرهابية بحرق عائلة دوابشة في بلدة دوما في محافظة نابلس، داعية إلى وجوب الإسراع في خطوات محاسبة ومساءلة سلطة الاحتلال (إسرائيل) في كافة المحافل الدولية بما فيها المحكمة الجنائية الدولية.

ودعت اللجنة التنفيذية إلى وجوب توفير الحماية الدولية لأبناء الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة (الضفة الغربية، القدس الشرقية، وقطاع غزة)، والى إنفاذ وتطبيق موثيق جنيف الدولية لعام 1949.

وأكدت اللجنة التنفيذية على أهمية تضافر الجهود لمواجهة ما يتعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني في مخيمات اللجوء في سوريا، وما يواجهونه من محاولاتهم الوصول إلى شواطئ الأمان في أوروبا وغيرها، وما يتعرضون له وخاصة ما حدث لهم في مقدونيا، الأمر الذي يتطلب قيام الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها كافة تجاه اللاجئين الفلسطينيين إلى حين حل القضية الفلسطينية من جوانبها كافة.

وشددت اللجنة التنفيذية على وجوب استمرار قيام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين بمسؤولياتها كافة تجاه اللاجئين الفلسطينيين دون الانتقاص من متطلباتهم ورفض تقليص الخدمات تحت ذرائع نقص الموارد المالية.

وشددت اللجنة التنفيذية على وجوب الإسراع في تنفيذ قرارات المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الأخيرة في آذار الماضي، وخاصة فيما يتعلق بوجوب تحديد العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع سلطة الاحتلال (إسرائيل) وذلك على ضوء تنكر الحكومة الإسرائيلية لكل ما ترتب عليها من التزامات ومن الاتفاقيات الموقعة، مؤكدة من الاتصالات الرسمية قد بدأت فعليا لتنفيذ هذه القرارات مع كافة الجهات المعنية.

وأقرت اللجنة التنفيذية البدء في كافة التحضيرات اللازمة لعقد جلسة استثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني وسوف تطلب من رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني اتخاذ كل الإجراءات القانونية الواجبة للإتباع لعقد هذه الجلسة بأسرع وقت ممكن.

كما قامت اللجنة التنفيذية بانتخاب عضو اللجنة التنفيذية الدكتور صائب عريقات أميناً لسر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 1 تموز 2015

أعلم رئيس دولة فلسطين محمود عباس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أنه كلف رئيس الوزراء رامي الحمدالله بإجراء تعديل طفيف على حكومة الوفاق الوطني، بما يفسح المجال أمامها للقيام بمسؤولياتها الوطنية في المناطق الفلسطينية كافة، وخاصة الاستمرار بأعمال الإعمار في قطاع غزة، والتخفيف من معاناة أهلنا هناك، وفك الحصار عنهم، وتعزيز صمود أبناء شعبنا بالقدس والضفة والقطاع.

جاء ذلك خلال اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي عقدته الليلة، برئاسة الرئيس محمود عباس في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، حيث جرى بحث الوضع الحكومي والتطورات السياسية الراهنة.

وأكدت اللجنة التنفيذية في اجتماعها التمسك بالحوار الوطني المسؤول وسيلة وحيدة لتجاوز العقبات التي تعترض طريق وضع حد للانقسام الأسود، الذي بات يهدد وحدة الشعب والوطن وتذليل الصعوبات التي تعترض تشكيل حكومة وحدة وطنية تضطلع بمسؤوليتها في توحيد المؤسسات والإدارات في السلطة الوطنية الفلسطينية وفي تحفيز خطوات إعادة إعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، والتعاون مع لجنة الانتخابات المركزية لإجراء انتخابات رئاسية وأخرى تشريعية في أقرب الآجال على أساس التمثيل النسبي الكامل، وصولاً إلى انتخابات مجلس وطني فلسطيني لأبناء الشعب الفلسطيني في أماكن تواجد كافة، من أجل التفرغ بصف موحد لمواجهة السياسة العدوانية الاستيطانية التوسعية المعادية للسلام، التي تسير عليها حكومة إسرائيل.

ورحبت اللجنة التنفيذية في مستهل اجتماعها بتطور العلاقات بين دولة الفاتيكان ودولة فلسطين وبالتوقيع على الاتفاق التاريخي بين دولة فلسطين والكرسي الرسولي، الذي يؤكد على عمق العلاقات التاريخية بين دولة الفاتيكان ودولة فلسطين، وعلى حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وعلى دعم الفاتيكان للتوصل إلى تسوية سياسية عادلة وشاملة لقضية فلسطين، وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ذات الصلة، ولإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وذات سيادة على أساس حدود 1967، بما فيها القدس الشرقية، ورفض الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب، التي من شأنها تقويض فرص التقدم نحو تسوية سياسية شاملة ومتوازنة على أساس القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

كما رحبت اللجنة التنفيذية بتطور العلاقات الفلسطينية الإيطالية وواجتماع اللجنة الفلسطينية الإيطالية الوزارية المشتركة، وبإبرام 11 اتفاقية بين الجانبين الصديقين، التي من شأنها أن تسهم في تعزيز العلاقات بين البلدين، وفي تعزيز المكانة السياسية والدبلوماسية لدولة فلسطين على الصعيدين الأوروبي والدولي.

وأدانت اللجنة التنفيذية انتهاكات قوات الاحتلال وعصابات المستوطنين للحرم القدسي الشريف، وحملت حكومة إسرائيل مسؤولية ما يجري في المسجد الأقصى من عمليات استفزازية لمشاعر المسلمين خاصة في شهر رمضان، وحذرت من خطورة الإجراءات الإسرائيلية والنشاطات الاستيطانية وسياسات التهويد والتطهير العرقي الصامت التي تجري في مدينة القدس.

ووجهت التحية للمرابطين وللإقبال منقطع النظير على أداء الشعائر الدينية في المسجد الأقصى، من خلال الاستجابة الواسعة لنداء شدوا الرحال إلى القدس والمقدسات لما تنطوي عليه الاستجابة من تمسك الفلسطينيين بالقدس الشرقية المحتلة عاصمة لدولة وشعب فلسطين، ومن استعداد للدفاع عن المدينة المقدسة المحتلة في مواجهة الإجراءات والتدابير الإسرائيلية، التي تستهدف تاريخها وتراثها وحضارتها العربية – الإسلامية.

ونددت اللجنة التنفيذية بالقرصنة التي قامت بها البحرية الإسرائيلية بالاعتداء على السفينة السويدية (ماريان) في المياه الدولية في عرض البحر، ووصفت هذا الاعتداء على السفينة السويدية التي كانت متوجهة إلى ميناء غزة في حملة دولية جديدة لفك الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة المحاصر، بأنه عمل من أعمال العريضة والقرصنة التي اعتادت إسرائيل القيام بها، بفعل الصمت الدولي على الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ أكثر من ثماني سنوات.

ووجهت اللجنة التنفيذية التحية للحركة الأسيرة الفلسطينية وخصت بالذكر الأسرى البواسل المضربين عن الطعام، وفي مقدمتهم الأسير خضر عدنان الذي حقق بصموده الأسطوري وإضرابه المتواصل عن الطعام لمدة 55 يوماً نصراً مؤزراً على سلطات الاحتلال ومصالحة السجون الإسرائيلية، وطالبت المجتمع الدولي بالتدخل والضغط على حكومة إسرائيل ودفعها نحو غلق ملف الاعتقال الإداري وإطلاق سراح جميع المعتقلين الإداريين.

واستكرت اللجنة التنفيذية قرار حركة 'حماس' القاضي بإغلاق شركة جوال بحجة التهرب من دفع الضريبة، ودعت 'حماس' إلى التراجع عن هذا القرار، الذي يلحق الأذى بمصالح المواطنين ويؤكد من جديد أن هناك حكومة موازية لحكومة الوفاق الوطني تفرض ضرائب خارج نطاق القانون وتتخذ قرارات في صالح فئة دون غيرها من المواطنين، خاصة وأن شركة جوال تسدد الضريبة للجهة الرسمية وهي وزارة المالية في حكومة الوفاق الوطني، الجهة الرسمية الوحيدة، التي لها الحق الحصري في فرض الضرائب والتحقق من وفاء الجميع بالتزاماتهم بشأنها.

وفي ختام اجتماعها، توقفت اللجنة التنفيذية أمام التطورات الإقليمية وأدانت بحزم الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت دور العبادة والمواطنين الأبرياء في كل من الكويت وتونس، وأعربت عن تضامنها مع الشعبين الشقيقين الكويتي والتونسي، ومع حكومتي البلدين في مواجهة الإرهاب وميول التطرف ومحاولات إثارة الفتنة الطائفية والمذهبية، وخاصة في بلدان دول مجلس التعاون الخليجي، كما أدانت جريمة اغتيال النائب العام المصري المستشار هشام بركات وتقديمت بالعزاء والمواساة لجمهورية مصر العربية الشقيقة، رئيساً وحكومة وشعباً، ولأسرة الفقيد بهذا المصاب الأليم، مؤكدة وقوف الشعب الفلسطيني إلى جانب مصر الشقيقة في مواجهة الإرهاب الذي يحاول النيل من مصر في أمنها واستقرارها ودورها الطبيعي في المنطقة.

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 7 أيار 2015

اعتبرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تشكيل حكومة اليمين المتطرف في إسرائيل مؤشراً واضحاً على سير إسرائيل نحو اعتماد نهج تأييد الاحتلال والتوسع والاستيطان، وتصعيد النهج العنصري في التعامل مع الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية وأرضه.

وقالت اللجنة في بيان صحفي اليوم الخميس: إن رموز الحكومة الإسرائيلية الجديدة رموز عنصرية لا يختلفون بأي شيء عن عتاة العنصريين الذين شهدتهم بلدان النفرقة 'الأبارتهايد' في جنوب أفريقيا وسواها، إن لم يكونوا أكثر تطرفاً.

وطالبت اللجنة التنفيذية المجتمع الدولي بانتهاج العزل السياسي لحكومة اليمين المتطرف في إسرائيل، والمسارعة إلى إدانة هذا التشكيل وكل السياسات التي اعتمدها في السابق لإخضاع شعبنا الفلسطيني لنظام الاحتلال والأبارتهايد، والتي سيواصلها ويُعمّقها في عهد هذه الحكومة المتطرفة.

وأضاف البيان: ومن المستحيل أن نرى في عالم اليوم حكومة في أي بلد بهذا التشكيل والتوجه، والتي لا يختلف أعضاؤها عن بعضهم إلا بكونهم متطرفين أو غلاة متطرفين من أعداء السلام والشعب الفلسطيني وحقوقه.

وتابع: إن مجيء هذه الحكومة المتطرفة سيُحقّق الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية على التمسك بحقوقه، والنضال من أجل وقف وردع كل السياسات العنصرية التي ستواصلها وتعمّقها حكومة الاحتلال على كافة الصُّعد، وفي مقدمتها الاستيطان، وسلب العقارات والأراضي في القدس، وسن القوانين والأنظمة التي تُشرّع للصّوصية العنصرية التي هي جوهر برنامج هذه الحكومة وأحزابها الرئيسية.

وقالت اللجنة التنفيذية: إن هذا أيضاً يستدعي المسارعة إلى تنظيم صفوف شعبنا وحركته الوطنية؛ بالرد على وحدة صفوف اليمين الإسرائيلي المتطرف من خلال وحدة الصف الوطني وتحقيق المصالحة الوطنية في القريب العاجل بديلاً عن سياسة الانقسام والصراع الداخلي. كما يتطلب استنهاض همم المجتمع الفلسطيني بكل قواه، واستنهاض قوى الدعم الدولي والمؤسسات الدولية المختلفة، مع فتح الباب واسعاً للتعامل مع محكمة الجنايات الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان.

وذكر البيان أن 'مقاطعة إسرائيل العنصرية على مختلف الصُّعد يمثل نهجاً تسير عليه قوى وبلدان ومؤسسات عديدة في عالمنا اليوم، ولا بُد لهذا النهج أن يتواصل حتى تُسَلِّم إسرائيل بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وأسس السلام العادل!'

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لمناسبة يوم العمال العالمي 29 نيسان 2015

دعت منظمة التحرير الفلسطينية إلى توحيد وتفعيل التشكيلات النقابية العمالية لتطوير نضالها الوطني ودفاعها عن حقوق الطبقة العاملة.

وهنأت اللجنة التنفيذية في بيان صادر عنها اليوم الأربعاء، لمناسبة يوم العمال العالمي، الطبقة العاملة الفلسطينية وحركتها النقابية التي وُلدت من رحم كفاح شعبنا، وأكدت على أن عيد العمال

ليس مجرد يوم احتفالي في تاريخ الحركة العمالية فحسب، بل مناسبة لتصعيد النضال الوطني والنقابي من أجل الحرية والاستقلال وتقرير المصير.

وجاء في بيان المنظمة 'أن ذكرى عيد العمال العالمي في الأول من أيار تعود هذا العام وشعبنا الفلسطيني وقيادته يواجهان المخططات العنصرية المستعرة لحكومة الاحتلال، عبر تصعيد جرائمها ووتيرة الاستيطان الاستعماري ونهب الأرض الفلسطينية ومحاولات تهويد القدس، ومواصلة الحصار الظالم على قطاع غزة، والتنكر كلياً لحق شعبنا المشروع في الحرية والاستقلال، ضاربة بعرض الحائط القرارات والاتفاقات والمبادرات الدولية.. كما لا يزال عمال فلسطين يواجهون مزيداً من المشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخائفة، جراء سياسات الإغلاق والحصار الإسرائيلية، وقنص واعتقال المئات منهم على حواجز الاحتلال، والاعتداء عليهم والتنكيل بهم أثناء بحثهم عن لقمة عيشهم.

ودعت اللجنة التنفيذية في بيانها كافة التشكيلات النقابية العمالية إلى توحيد عملها و صفوفها داخل الوطن وخارجه، من أجل تطوير الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة التي تبقى قاعدة رئيسية من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية، ومواجهة محاولات تمزيقها وحرفها عن دورها الأساسي في النضال ضد الاحتلال، ومواجهة واقع الظلم الاجتماعي الذي تعيشه، خصوصاً أن هذه الانقسامات لا مبرر لها.

وتؤكد منظمة التحرير حرصها على استقلال الحركة النقابية وإدارة شؤونها بذاتها، لأن هذا هو الوسيلة الرئيسية الكفيلة بتطورها ونموها واتساع صفوفها، ولا بد من حملة لتطوير القوانين التي تكفل حماية مصالح العمال وحقوقهم، وإيجاد آلية للتعاون الدائم بين النقابات وأصحاب العمل والإطار الحكومي.

كما تؤكد منظمة التحرير أهمية النهوض بالبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، بما يساهم في عملية التنمية والحماية الاجتماعية، ومواجهة السياسات الإسرائيلية العنصرية، بما فيها الحصار الظالم ونتائجه الكارثية على قطاع غزة، والعمل على مواجهة مشكلة البطالة من خلال برامج تشغيلية وفتح آفاق فرص عمل في السوق المحلية والخارجية.

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 21 نيسان 2015

رحبت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، اليوم الثلاثاء، بالرسالة التي أرسلها وزراء خارجية 16 دولة إلى المفوضية العليا للاتحاد الأوروبي يطالبون فيها بالإسراع بوضع علامات على منتجات المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في الأسواق الأوروبية. وكان وزراء خارجية يمثلون 16 دولة من أصل 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، أرسلوا رسالة إلى الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي فيدريكا موغريني، طالبوها بالإسراع في إجراءات وضع علامات تمييز على منتجات المستوطنات الإسرائيلية في السوق الأوروبية، ووقع عليها وزراء خارجية: النمسا، وبلجيكا، وكرواتيا، والدنمارك، وفنلندا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وإيرلندا، ولوكسمبورغ، ومالطا، وهولندا، والبرتغال، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد.

ودعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في بيان صدر عن دائرة الثقافة والإعلام بالمنظمة، لتبني سياسات وقرارات وإجراءات ملموسة وملزمة بشأن المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، ومنها إصدار شهادات مصدر ووضع العلامات الصحيحة والملائمة لمصدر البضائع والمنتجات المصنعة في هذه المستوطنات، معتبرة ذلك خطوة أولى في سلسلة خطوات ينبغي أن تؤدي إلى حظر كامل لجميع منتجات المستوطنات.

وطالبت اللجنة، جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتنفيذ التوجيه EC / 13/2000 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في 20 آذار عام 2000، حيث أنه بموجب المادة 3 (1) (8) من التوجيه، يجب وضع علامات على المواد الغذائية تشير إلى منشأ ومكان إصدار هذه المنتجات، وذلك لضمان عدم تضليل المستهلك في أوروبا، وبالإضافة إلى ذلك، تضمن التوجيه بأن الاعتبار الأولي لأي قانون يتعلق بوضع علامات تجارية على المواد الغذائية يتطلب إعلام وحماية المستهلك، وحسب التوجيه فإن عملية تضليل المستهلك الأوروبي بمكان ومنشأ البضائع المستوردة يعد ممارسة تجارية مخالفة للممارسات المعمول بها في أوروبا.

وأشارت اللجنة إلى التصنيفين الرئيسيين المستخدمين في وضع علامات تجارية لمنتجات المستوطنات، وأكدت أن الإشارة إلى موقع الإنتاج 'صنع في إسرائيل' و'صنع في الضفة الغربية' غير شرعي وخادع ومضلل للمستهلك، لكون أن إسرائيل ومستوطناتها ومشاريعها الاستيطانية تستخدمهما في تسويق منتجاتها وبضائعها للتهرب من المساءلة القانونية والمسؤولية الأخلاقية، وعليه ينبغي التفريق بشكل واضح للتمييز بين صادرات المستوطنات الإسرائيلية والصادرات الفلسطينية.

وعبرت اللجنة التنفيذية عن تقديرها للمبادئ التوجيهية المناهضة للاستيطان في الاتحاد الأوروبي والتي كانت قد صدرت في 19 تموز 2013 والتشريعات في هذا الصدد، والتي يجب أن تُحترم وتُطبق كوسيلة معتمدة لتحميل إسرائيل مسؤولية إجراءاتها غير القانونية ولردعها، وبنفس السياق دعم متطلبات السلام العادلة والشاملة وتفعيل الدور الأوروبي السياسي تجاه الاستيطان غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقالت اللجنة التنفيذية: 'إن الحد الأدنى المطلوب من أوروبا هو مواجهة تمادي إسرائيل وغطرستها بمقاطعة الاستيطان وجميع ما يتصل به ومحاسبة قوة الاحتلال على ممارساتها غير القانونية، وإلزامها باحترام الاتفاقات والمعاهدات الدولية، فالاستيطان بجميع أشكاله وكل ما يتصل به من نشاطات على الأرض الفلسطينية المحتلة يعد انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي وعلى وجه الخصوص الفقرة 6 من المادة 49 من معاهدة جنيف الرابعة التي تحظر على القوة المحتلة نقل سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها'.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 18 نيسان 2015

قالت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إنها مصممة على مواصلة العمل لنجدة أبناء شعبنا في مخيم اليرموك بجميع الوسائل المتاحة، مؤكدة مبادرة الرئيس محمود عباس بشأن توفير كل

الدعم للمخيم الجريح، وكذلك إرسال وفد من قيادة منظمة التحرير يضم جميع الفصائل العاملة في المخيم لمتابعة المعالجة الميدانية هناك بشكل متواصل.

جاء ذلك في البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية، عقب اجتماعها اليوم السبت بمقر الرئاسة في مدينة رام الله، برئاسة رئيس دولة فلسطين محمود عباس.

وأكدت اللجنة التنفيذية موقفها الثابت بضرورة عدم الانجرار إلى الصراع الدائر في سوريا الشقيقة، وتجنب الوقوع في الخيار العسكري لأنه سيقود إلى نتيجة واحدة خطيرة بتدمير المخيم وتهجير أبنائه الصامدين البواسل، وذلك يعني اتخاذ موقف إيجابي يتطلب أعلى درجات المسؤولية في بذل الجهد الوطني والسياسي الموحد مع جميع الأطراف لحماية المخيم وضمان البقاء والصمود فيه.

وأعربت عن تقديرها للمواقف والجهود التي تبذلها العديد من الدول الشقيقة والصديقة والأمين العام للأمم المتحدة لدعم أبناء مخيم اليرموك وتخفيف المعاناة وحجم المأساة التي يتعرض إليها.

وقالت إنها تتابع عملية التصدي للقرار الاحتلالي والعنصري الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا بشأن تطبيق قانون أملاك الغائبين على عقارات أبناء الضفة الغربية الكائنة في القدس الشرقية ومصادرتها، معتبرة أن هذا القرار يمثل ذروة التطرف والعنصرية لتشريع السطو الاحتلال، ما يدعو إلى أوسع تحرك سياسي وقانوني، بما في ذلك على صعيد مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية.

ودعت اللجنة التنفيذية إلى توفير كل الشروط الكفيلة بتمكين الحكومة الفلسطينية للقيام بواجباتها في قطاع غزة، وحل كل المشاكل العالقة بما فيها مواصلة عملية إعادة الإعمار، ورحبت بقيام الحكومة وبكامل أعضائها بالتواجد الفاعل في قطاع غزة، والتعامل ميدانيا مع جميع الملفات والقضايا.

وفيما يلي نص البيان الصادر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا برئاسة رئيس دولة فلسطين محمود عباس يوم 2015/4/18 في مدينة رام الله، وبحث عددًا من الملفات السياسية، وتوصلت إلى ما يلي:-

أولاً: درست اللجنة التنفيذية الوضع الذي وصلت إليه الأمور في مخيم اليرموك في دمشق، والمخاطر التي تتزايد على أبناء شعبنا بما فيها تهجيرهم الكامل وإلحاق الدمار الكامل به.

وأكدت اللجنة التنفيذية تصميمها على مواصلة العمل لنجدة أبناء شعبنا بجميع الوسائل المتاحة، وأكدت مبادرة السيد الرئيس بشأن توفير كل الدعم للمخيم الجريح، وكذلك إرسال وفد من قيادة منظمة التحرير يضم جميع الفصائل العاملة في المخيم لمتابعة المعالجة الميدانية هناك بشكل متواصل.

كما أكدت اللجنة التنفيذية موقفها الثابت بضرورة عدم الانجرار إلى الصراع الدائر في سوريا الشقيقة، وتجنب الوقوع في الخيار العسكري لأنه سيقود إلى نتيجة واحدة خطيرة بتدمير المخيم وتهجير أبنائه الصامدين البواسل، وذلك يعني اتخاذ موقف إيجابي يتطلب أعلى درجات المسؤولية

في بذل الجهد الوطني والسياسي الموحد مع جميع الأطراف لحماية المخيم وضمان البقاء والصمود فيه.

إن الوحدة والثبات على الأرض ورفض التهجير سيكون كفيلا أكثر من أي أسلوب آخر في منع جميع المخططات والتهديدات التي يواجهها المخيم وسائر مخيماتنا بما فيها تهديد تمدد تنظيم داعش الإرهابي.

وسوف تواصل اللجنة التنفيذية متابعتها الحثيثة والدائمة للأوضاع في مخيم اليرموك وجميع تجمعات شعبنا في سوريا، وبالتعاون مع الهيئات الدولية المعنية وخاصة وكالة الغوث والصليب الأحمر والهلال الأحمر السوري وسواها.

وتقدر اللجنة التنفيذية المواقف والجهود التي تبذلها العديد من الدول الشقيقة والصديقة والأمين العام للأمم المتحدة لدعم أبناء مخيم اليرموك وتخفيف المعاناة وحجم المأساة التي يتعرض إليها.

ثانيا: تعبر اللجنة التنفيذية عن تقديرها الكبير للموقف القومي المسؤول الذي صدر عن اجتماع القمة العربية الأخير في مصر الشقيقة بشأن القضية الفلسطينية بمختلف أبعادها واستمرار التحرك على الصعيد السياسي والدولي لضمان أوسع اعتراف دولي بدولة فلسطين وتحمل مجلس الأمن الدولي لمسؤولياته في وقف كل الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية، وفي مقدمتها جريمة الاستيطان المتواصل في القدس وجميع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كما تعبر اللجنة التنفيذية عن ثقتها بأن قرارات القمة العربية تجاه دعم إعادة أعمار قطاع غزة وتعزيز قدرات السلطة الوطنية الفلسطينية على جميع الصعد، سوف تلقى طريقها إلى التنفيذ، خاصة فيما يتصل بدعم صمود القدس ومؤسساتها الوطنية.

كما تعبر اللجنة التنفيذية عن دعمها للنهج الذي اعتمدهت القمة العربية من أجل حماية الأمن القومي وضمان سيادة كل بلد عربي وخيارات شعبه ومؤسساته الوطنية، ورفض جميع محاولات التفتيت المذهبي أو الطائفي والإقليمي بما يحمي وحدة جميع الشعوب والبلدان العربية، ومواجهة التطرف والإرهاب بجميع أشكاله.

وفي هذا الإطار تعبر اللجنة التنفيذية كذلك عن مساندتها للموقف الذي اتخذته المملكة العربية السعودية الشقيقة وجميع أطراف التحالف العربي لمنع انهيار اليمن الشقيق وحماية وحدته والشرعية فيه، والالتزام بالحل السياسي سبيلا وحيدا للخروج من أزمتة الداخلية.

ثالثا: بحثت اللجنة التنفيذية نتائج أعمال اللجان المختصة بتنفيذ قراراتها السابقة وقرارات المجلس المركزي بشأن وقف التنسيق الأمني وإعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية، وكذلك متابعة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية لعرض القضايا ذات الأولوية، خاصة الاستيطان والعدوان على غزة وسرقة الممتلكات الفلسطينية في القدس.

ودعت اللجنة التنفيذية إلى استكمال أعمال هذه اللجان في أسرع وقت، علما إنها أنجزت خطوات هامة في هذه القضايا كلها لحماية المصالح الوطنية الفلسطينية.

رابعاً: تتابع اللجنة التنفيذية عملية التصدي للقرار الاحتلالي والعنصري الصادر عن المحكمة الإسرائيلية العليا بشأن تطبيق قانون أملاك الغائبين على عقارات أبناء الضفة الغربية الكائنة في القدس الشرقية ومصادرتها.

وتعتبر إن هذا القرار يمثل ذروة التطرف والعنصرية لتشريع السطو الاحتلال، ما يدعو إلى أوسع تحرك سياسي وقانوني، بما في ذلك على صعيد مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية، خاصة بسبب دلالة هذا القانون المجرم الذي يتناقض مع قرارات الشرعية الدولية في فصل القدس عن الضفة، واعتبار أبناء الضفة من أصحاب الأملاك في القدس بأنهم ملاك غائبون.

وتدعو اللجنة التنفيذية جميع الدول المعنية خاصة الرباعية الدولية إلى إدانة هذا القرار والتدخل العاجل لتعطيله منعا لاستفحال الأمور في مدينة القدس بفعل هذا الفصل الجديد والنوعي في مسلسل سياسة العنصرية واللصوصية الذي يطبقه الاحتلال الإسرائيلي.

وتثمن اللجنة التنفيذية دعوة 16 بلدا من الاتحاد الأوروبي لتحديد ومقاطعة منتجات المستوطنات، وتطالب باعتماده رسمياً.

خامساً: وتعتبر اللجنة التنفيذية بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني وذكرى استشهاد القائد الوطني العظيم أبو جهاد، إنها ستواصل ومعها كل أبناء شعبنا ومؤسساته الوطنية، النضال الثابت والمتواصل من أجل حرية الأسرى والدفاع عن قضيتهم، ومن أجل تنفيذ رسالة الشهداء الذين قضوا في سبيل حرية شعبهم واستقلال وطنهم.

وتؤكد اللجنة التنفيذية مواصلة العمل بكل الجهود وفي كل المحافل للدفاع عن حقوق أسرى الحرية والاعتناء بأوضاعهم وشروط الحياة الكريمة لعائلاتهم، حتى يأتي يوم قريب بإفقال هذه السجون وتحرير السجن الكبير الذي يشمل الوطن بأسره.

سادساً: تدعو اللجنة التنفيذية إلى توفير كل الشروط الكفيلة بتمكين الحكومة الفلسطينية للقيام بواجباتها في قطاع غزة، وحل كل المشاكل العالقة بما فيها مواصلة عملية إعادة الإعمار، ولذلك ترحب اللجنة التنفيذية بقيام الحكومة وبكامل أعضائها بالتواجد الفاعل في قطاع غزة، والتعامل ميدانياً مع جميع الملفات والقضايا.

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 6 نيسان 2015

أكدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ضرورة الإسراع بإنهاء مأساة مخيم اليرموك، في ظل استهدافه وسقوط العديد من الشهداء والجرحى، داعية إلى تضافر الجهود من أجل خروج جماعات داعش من المخيم، وعدم تحويل المخيم إلى ساحة صراع مسلح من قبل الجميع.

وشددت في بيان لها، اليوم الاثنين، على ضرورة وحدة موقف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في كيفية حماية المخيم والتصدي لمحاولات تحويله إلى ساحة صراع، وتجنب المدنيين عواقب هذا الوضع، والسماح الفوري لممرات إنسانية آمنة لخروج المدنيين، وإدخال المساعدات الإنسانية والطبية العاجلة.

وأكدت على الدور المركزي لوفد منظمة التحرير الفلسطينية إلى دمشق 'في توفير كل الظروف لمنع استمرار نزيف الدم وتدمير المخيم وتحويله إلى ميدان صراع مسلح، والعمل الفوري من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لتأمين مساعدات عاجلة لأبناء شعبنا المحاصرين في المخيم لمواكبة الكارثة الإنسانية التي يمرون بها، وكذلك من كل الجهات المعنية، خاصة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين!'

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ 30 آذار 2015

دعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المجتمع الدولي والأطراف السياسية الراحية والفاعلة لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط إلى فرض حل عادل على إسرائيل يضع حداً نهائياً لاحتلالها، وتتكربها للشرعية الدولية وقوانينها، مؤكدة أنه 'لا مساومة على التحرر والاستقلال!'

واعتبرت اللجنة التنفيذية إحياء الذكرى الـ39 ليوم الأرض التي تصادف اليوم الاثنين، 'يشكل رسالة للعالم على تمسكنا المطلق بأرضنا، مهما بلغ عسف الاحتلال وجرائمه، وحيّت اللجنة التنفيذية هبات شعبنا في مسيراته الجماهيرية الحاشدة في هذا اليوم الخالد، مؤكدة مواصلة الكفاح الشعبي ضد الاحتلال ومستوطناته!'

وقالت في بيان صحفي صدر عنها بهذه المناسبة 'يحيي الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وداخل أراضي عام 1948 هذه الذكرى في تأكيد متواصل على تثبته في أرضه ووطنه، بالرغم من كل الجرائم التي ارتكبتها الحركة الصهيونية على أرض فلسطين من تهجير واقتلاع واستيطان، ومحاولات مستميتة ومستمرة لتغيير معالم الوطن الفلسطيني وتهويده، ومصادرة ترابه الوطني، بهدف تحطيم الكيانية السياسية الفلسطينية، وإلغاء الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية من الجغرافيا السياسية للمنطقة!'

وأضافت 'أثبت الشعب الفلسطيني في شتى أماكن تواجده بإصرار وصمود منقطع النظير على أن حقوقه الوطنية غير قابلة للانكسار والمساومة، مهما بلغت التضحيات، ومهما استفحل الاحتلال الإسرائيلي بعدوانه، وتكبره المعلن لكل حقوقه الوطنية والمشروعة في التحرر والاستقلال، موضحة أن شعبنا يحيي يوم الأرض الخالد وقد سقطت آخر الأوهام والذرائع، التي سيقّت في مجرى 'عملية السلام' التي قتلها اليمين الإسرائيلي، والذي أوضح وبشكل غير قابل للتأويل عن رفضه لقيام دولة فلسطينية مستقلة، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية.'

وتابع البيان 'لقد بدا واضحاً وعبر أكثر من عشرين عاماً من المفاوضات أن إسرائيل غير جادة في الوصول إلى تسوية عادلة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلا أننا وأمام العالم أجمع، استنفذنا كل الطرق والوسائل للوصول إلى تسوية مقبولة من دون جدوى، وقد أكدت نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة ومواقف اليمين الإسرائيلي المعلنة تجاه الدولة الفلسطينية المستقلة، وخاصة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أن استمرار التعامل الدولي مع إسرائيل بالطريقة ذاتها، لن يسفر إلا عن المزيد من العنف، وسيطوي بلا رجعة أية آمال بتسوية سلمية بالمنطقة تقوم على حل الدولتين!'

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 19 آذار 2015

قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تكليف اللجنة السياسية وقادة الأجهزة الأمنية والجهات المعنية، بوضع خطة مفصلة لتطبيق وقف التنسيق الأمني مع مؤسسات الاحتلال، وكذلك بحث الملف الاقتصادي بكل جوانبه.

واعتبرت اللجنة في بيان عقب اجتماعها في مدينة رام الله برئاسة الرئيس محمود عباس اليوم الخميس، أن نجاح اليمين الإسرائيلي ببرنامجه المعلن والصريح والذي كان يطبقه أصلاً خلال السنوات الماضية، ويلتزم الآن صراحة بمواصلة وتسريع تطبيقه، يستدعي وقوف جميع القوى الإقليمية والدولية بشكل أشد حزمًا ضد هذا النهج المدمر لكل فرص تحقيق السلام ويقود إلى استمرار الاحتلال والعنصرية وحرمان شعبنا من حقه في تقرير المصير بنفسه وعلى أرض وطنه.

وقررت اللجنة التنفيذية توجه وفد فلسطيني موحد يضم ممثلين عن مختلف فصائل العمل الوطني، إلى قطاع غزة للبدء بحوار شامل بمشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، من أجل تنفيذ جميع ما جرى التوصل إليه في الاتفاقيات السابقة، وما اتخذته المجلس المركزي من قرارات بشأن المصالحة الوطنية.

كما قررت اتخاذ التدابير اللازمة لإكمال خطوات الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، وما يتبعها من إجراءات بشأن التقدم بقضايا الاستيطان والعدوان الإسرائيلي المتكرر ضد شعبنا ووطننا، وخاصة في قطاع غزة.

وفيما يلي بيان اللجنة التنفيذية:

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة رئيس دولة فلسطين محمود عباس، اجتماعاً في مدينة رام الله يوم 19-3-2015، وذلك لبحث التطورات السياسية الراهنة، وتوصلت إلى النتائج التالية:-

أولاً:- تدين اللجنة التنفيذية الحملة العنصرية الهوجاء التي قادها نتنياهو خلال الحملة الانتخابية الإسرائيلية وخاصة محاولة إثارة المخاوف من مشاركة الجماهير الفلسطينية العربية في إسرائيل في الانتخابات، ثم إعلانه الصريح بأن برنامجه الحقيقي يتمثل في منع قيام دولة فلسطينية وفي إطلاق العنان للتوسع الاستيطاني، ساعياً إلى تكتيل قوى التطرف والعنصرية وتسعير الصراع ضد الشعب الفلسطيني وقيادته خدمة لهدفه الرئيسي في ديمومة الاحتلال والتحكم في مصير شعبنا ومستقبله.

إن نجاح اليمين الإسرائيلي ببرنامجه المعلن والصريح والذي كان يطبقه أصلاً خلال السنوات الماضية، ويلتزم الآن صراحة بمواصلة وتسريع تطبيقه، يستدعي وقوف جميع القوى الإقليمية والدولية بشكل أشد حزمًا ضد هذا النهج المدمر لكل فرص تحقيق السلام ويقود إلى استمرار الاحتلال والعنصرية وحرمان شعبنا من حقه في تقرير المصير بنفسه وعلى أرض وطنه.

إن تطويق هذا النهج ومحاصرته وعزله على كافة الصعد السياسية والاقتصادية وسواها، وتوسيع الاعتراف بدولة فلسطين ودعمها عبر مجلس الأمن وسواه من المؤسسات الدولية على خط الرابع من حزيران عام 1967 بعاصمتها القدس، ينبغي أن يكون عنوان التحرك في المرحلة المقبلة مع

عدم الانخداع بأية مواقف متلونة ومخادعة لحكومة الاحتلال والتي تلجأ إليها لكسب الوقت وفرض المزيد من الوقائع الاستيطانية على الأرض، وخاصة في مدينة القدس المحتلة.

إننا أمام مفترق طريق مصيري وتاريخي، حيث تحاول قوى التطرف والعنصرية في إسرائيل استغلال الوضع الإقليمي والدولي بأبشع صورة لإعادة عقارب الزمن إلى الخلف ولتدمير كل ما أجمع عليه المجتمع الدولي بشأن الحل العادل والمتوازن في المنطقة، وهذا يتطلب جميع كل عناصر الصمود والقوة لدى شعبنا وجمع قواه الوطنية داخل الوطن وخارجه، والتعامل مع المرحلة القادمة بمنظور مختلف يستند كلياً إلى رفض الانقسام وتشجيت القوى والجهود وعدم الاعتماد على أية إمكانية لاستئناف المفاوضات التي قامت حكومة إسرائيل بتفويضها وإفراغها من كل مضمون.

وتتقدم اللجنة التنفيذية إلى الجماهير الفلسطينية داخل إسرائيل وإلى جميع القوى السياسية بكل التقدير والاعتزاز للإنجاز الذي حققته عبر وحدتها وتضامنها والتفافها الكامل حول برنامج وطني يحمي صمودها وبقائها على أرض الأبياء والأجداد ويرفع من مستوى تحديها للعنصرية بكل تجلياتها ويدعم حق شعبنا في إقامة دولته المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس.

ثانياً:- استناداً إلى قرار المجلس المركزي الفلسطيني، فقد قررت اللجنة التنفيذية تكليف اللجنة السياسية ومعهم قادة الأجهزة الأمنية والجهات المعنية بوضع خطة مفصلة لتطبيق وقف التنسيق الأمني مع مؤسسات الاحتلال، وكذلك بحث الملف الاقتصادي بكل جوانبه.

كما قررت اتخاذ التدابير اللازمة لإكمال خطوات الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية وما يتبعها من إجراءات بشأن التقدم بقضايا الاستيطان والعدوان الإسرائيلي المتكرر ضد شعبنا ووطننا وخاصة في قطاع غزة.

ثالثاً:- قررت اللجنة التنفيذية توجه وفد فلسطيني موحد يضم ممثلين عن مختلف فصائل العمل الوطني إلى قطاع غزة للبدء في حوار شامل بمشاركة حركة حماس والجهاد الإسلامي من أجل تنفيذ جميع ما جرى التوصل إليه في الاتفاقيات السابقة، وما اتخذته المجلس المركزي من قرارات بشأن المصالحة الوطنية، خاصة تمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة عملها وبالذات فيما يتعلق بإعادة الإعمار، وكذلك تفعيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية حسب المرسوم الذي صدر بهذا الشأن.

رابعاً:- تدين اللجنة التنفيذية العمل الإرهابي والإجرامي الذي تعرضت له تونس الشقيقة، وتؤكد على وقوفها مع شعب تونس وقيادتها ضد أي مساس بأمنها وتجربتها الديمقراطية، كما تقف مع كل شعب عربي ضد موجات الإرهاب والإجرام التي تستهدف تمزيق وحدته الوطنية ووحدة ترابه الوطني.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 3 آذار 2015

ترأس رئيس دولة فلسطين محمود عباس، مساء اليوم الثلاثاء، اجتماعاً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بمقر الرئاسة في مدينة رام الله.

وتم خلال الاجتماع بحث آخر التحضيرات لافتتاح الدورة السابعة والعشرين للمجلس المركزي التي ستنتقل صباح غد الأربعاء بمقر الرئاسة في مدينة رام الله.

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 18 شباط 2015

اعتبرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إعادة احتلال قرية 'بوابة القدس' المقامة في بلدة أبو ديس شرق القدس المحتلة، بعد هدمها للمرة الثامنة على التوالي، وإعلانها منطقة عسكرية مغلقة، استمراراً لسياسة التطهير العرقي التي تمارسها حكومة الاحتلال في الأرض الفلسطينية.

وحذرت اللجنة التنفيذية في بيان صحفي اليوم الأربعاء، من مساعي سلطات الاحتلال من خلال هدمها قرية بوابة القدس إلى تهجير المواطنين من البدو من أماكن سكنهم، والاستيلاء على أوسع مساحة من الأراضي لتنفيذ المخطط الاستيطاني المعروف باسم «إي 1» الذي يهدف إلى خلق تواصل بين المستوطنات وتهويد المنطقة الممتدة من القدس حتى البحر الميت.

وأكدت على ضرورة وضع هذه القضية على جدول أعمال محكمة الجنايات الدولية، باعتبارها إحدى الجرائم الكبرى التي تُرتكب في الأرض الفلسطينية.

وشددت على أن الاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة لن تكسر صمود المواطنين على أراضيهم في القدس والأغوار والمناطق البدوية وفي كافة المحافظات، ولن تثنيهم عن حمايتها من اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه، وإفشال مخططات التهجير والاقتلاع العنصرية بحقهم.

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 16 شباط 2015

أدانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الجريمة البشعة التي ارتكبتها تنظيم 'داعش' الإرهابي بإعدامه ذبحاً 21 مصرياً في ليبيا.

وأكدت تنفيذية المنظمة في بيان صحفي اليوم الاثنين، تضامنها مع الشعب المصري الشقيق وقيادته في مواجهة هذه المحنة التي تستدعي تضافر الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب حيثما وجد.

وأكدت، أن جريمة 'داعش' النكراء تثبت للعالم أن هذا التنظيم الإرهابي قد أوغل في جرائمه وبشاعة فكره، ويسعى إلى إشعال الفتنة وبث الفرقة بين الأديان، لإشغال العالم عن الإرهاب الذي تمارسه دولة الاحتلال الإسرائيلي ومتطرفوها بحق الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

ودعت التنفيذية إلى وقفة عربية وإسلامية ودولية جادة في مواجهة دعاة التطرف والعنصرية والفكر الظلامي المعادي للإنسانية، وإفشال مخططاتهم التي تتهدد الأبرياء والاستقرار في المنطقة والعالم أجمع.

وتقدمت اللجنة التنفيذية بأحر التعازي للشعب المصري الشقيق وقيادته وللإبائا تواضروس الثاني ولأهالي الضحايا، معربة عن ثقتها بأن مصر ستضمد جراحها، وستتصدى لكل محاولات النيل من مكانتها ودورها المحوري وإرثها الحضاري والإنساني.

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 28 كانون الثاني 2015

أدانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، اليوم الأربعاء، الاعتداء على مكتب هيئة الأسرى والمحررين في غزة، حيث أقدم مجهولون يوم أمس على حرقه وسرقة بعض محتوياته. وطالبت في بيان لها بفتح تحقيق عاجل والكشف السريع عن الفاعلين ومحاسبتهم.

واعتبرت اللجنة التنفيذية أن 'هذا الاعتداء الجبان الخارج على أخلاق الشعب الفلسطيني يضر بمصالح الأسرى وذويهم، ويعكس الحالة الأمنية في قطاع غزة، الذي شهد مؤخراً سلسلة اعتداءات على عدد من المؤسسات الوطنية'.

وشددت على ضرورة وضع حد 'لحوادث الفلتان والفوضى في قطاع غزة، وضرورة تمكين حكومة الوفاق الوطني من أداء مهامها وتحمل مسؤولياتها في توفير الأمن وإعادة إعمار ما دمره الاحتلال في حربته الأخيرة'.

ودعت اللجنة التنفيذية إلى تركيز الجهود الوطنية 'بما يخدم قضية الأسرى العادلة ومساندتهم، في ظل الهجمة الإسرائيلية المتصاعدة ضدهم'.

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 26 كانون الثاني 2015

أدانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الجريمة 'الوحشية' التي استهدفت قتل أحد الرهينتين اليابانيين المحتجزين لدى تنظيم 'داعش'، المواطن الياباني هارونا يوكاوا.

واعتبرت في بيان صحفي اليوم الاثنين، هذا الاعتداء 'البربري' خروج على أبسط القواعد الإنسانية والأخلاقية، ويتنافى تماماً مع تعاليم كافة الأديان والشرائع السماوية.

وتقدمت اللجنة التنفيذية بأحر التعازي إلى الحكومة اليابانية والشعب الياباني الصديق، ودعت إلى الإفراج الفوري عن الرهينة الثاني المحتجز لدى هذا التنظيم الإرهابي الصحافي الياباني 'كينجو غوتو'، واستنكرت مثل هذه الجرائم والأعمال الإرهابية التي تستهدف حياة الأبرياء في كل مكان، والتي تُذكّر بما يتعرض له الشعب الفلسطيني وأرضه المحتلة يومياً من أعمال الإجرام والإرهاب الإسرائيلي العنصري المتصاعد.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 21 كانون الثاني 2015

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة رئيس دولة فلسطين محمود عباس، اجتماعاً في مدينة رام الله اليوم الأربعاء، وبحث عددًا من الأمور الأساسية المطروحة على جدول أعمالها، وتوصلت إلى ما يلي:-

أولاً: التأكيد على أن أي توجه جديد نحو مجلس الأمن الدولي ينبغي أن يكون وفق الأسس التي تضمن إنهاء الاحتلال عن جميع الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين وفق جدول زمني محدد، وحل جميع قضايا الحل النهائي وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وتحت إطار دولي فاعل يشرف على تنفيذ القرار ووقف الاستيطان بشكل كامل.

وتؤكد اللجنة التنفيذية على أهمية التعاون مع اللجنة العربية المنبثقة عن اجتماع الجامعة العربية الأخير وتنسيق الخطوات لهذا الغرض.

ثانياً: تشكيل لجنة وطنية عليا تضم مؤسسات المنظمة والسلطة وهيئات المجتمع المدني ذات الصلة، للإشراف على متابعة القضايا ذات الأولوية مع محكمة الجنايات الدولية، وإعطاء موضوعي الاستيطان والعدوان على قطاع غزة بمختلف جوانبه وأشكاله، أهمية خاصة في هذا المجال.

وتدعو اللجنة التنفيذية إلى البحث الجاد في موضوع استمرار التنسيق الأمني، على ضوء سياسة العقوبات الجماعية التي تنتهجها إسرائيل، بما فيها أعمال القرصنة الممثلة في حجز أموال الضرائب الفلسطينية وسواها من الخطوات ذات الطابع العنصري.

ثالثاً: أكدت اللجنة التنفيذية ضرورة تفعيل الحوار الوطني بهدف وضع قضية إعمار قطاع غزة في المقام الأول وتنفيذ الاتفاقيات السابقة وتمكين حكومة الوفاق الوطني من القيام بمسؤولياتها وإزالة أية عقبات تعترض ذلك، والتمهيد لإجراء الانتخابات العامة والرئاسية ولعضوية المجلس الوطني.

رابعاً: تدعو اللجنة التنفيذية إلى عقد المجلس المركزي الفلسطيني خلال الشهر القادم، وذلك لبحث جميع التطورات والتحديات الراهنة وسبل مواجهة السياسة الإسرائيلية، سواء في القدس وعلى صعيد الاستيطان، أو الإمعان في نهج العنصرية والإرهاب. وكذلك التحرك السياسي القادم والتقدم في تفعيل دور المحكمة الدولية، وسواها من القضايا.